

قياس علاقة الارتباط بين الشمول المالي وكفاءة النظام المصرفي في الجزائر للفترة (2013-2019)

Measuring the correlation between financial inclusion and banking system efficiency in Algeria for the period (2019-2013)

د. بركان عماد

* د. حمادي زبيدة

Berkane Imed

Hammadi Zoubida

جامعة عباس لغرور - خنشلة - (الجزائر)

imed.berkane@univ-khenchela.dz

bidahammadi07@gmail.com

تاريخ النشر: 2024/10/31

تاريخ القبول: 2024/10/27

تاريخ الاستلام: 2024/09/17

الملخص : هدفت هذه الدراسة بالاعتماد على المنهج الوصفي والتحليلي إلى قياس علاقة الارتباط بين الشمول المالي وكفاءة النظام المصرفي في الجزائر خلال الفترة (2013-2019) باستخدام أداة إحصائية تتمثل في معامل بيرسون والبرنامج الإحصائي Spss 23، وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين مؤشرات الشمول المالي ومؤشرات الكفاءة المصرفية ممثلة في نسبة القروض غير منتظمة إلى إجمالي القروض، نسبة مخصصات القروض إلى إجمالي القروض غير منتظمة وصافي أرباح المصارف، في حين لا توجد علاقة ارتباط بين مؤشرات الشمول المالي وكل من كفاية رأس المال، معدل العائد على الأصول ومعدل العائد على حقوق المساهمين كمؤشرات للكفاءة المصرفية في الجزائر.

الكلمات المفتاحية: الشمول المالي؛ الكفاءة المصرفية؛ الجزائر؛ معامل الارتباط بيرسون.

تصنيف جال: D14؛ G21؛ R0؛ C6.

Abstract : This study, based on the descriptive and analytical approach, aimed to measure the correlation between financial inclusion and the efficiency of the banking system in Algeria during the period (2013-2019) using a statistical tool represented by the Pearson coefficient and the statistical program Spss 23. The study concluded that there is a statistically significant correlation between financial inclusion indicators and banking efficiency indicators represented by the ratio of non-performing loans to total loans, the ratio of loan provisions to total non-performing loans and net bank profits, while there is no correlation between financial inclusion indicators and each of capital adequacy, return on assets rate and return on shareholders' equity rate as indicators of banking efficiency in Algeria.

Key words: Financial inclusion; banking efficiency; Algeria; Pearson correlation coefficient.

JEL classification codes : D14 ; G21 ; R0 ; C6.

1. مقدمة:

يُعد الشمول المالي أحد المواضيع الحديثة الهامة التي برزت على الساحة الاقتصادية الدولية خلال وبعد الأزمة المالية العالمية لعام 2008، فمنذ ذلك الحين أصبح الشمول المالي أحد الأهداف الاستراتيجية التي تسعى المنظمات والهيئات الدولية إلى تبنيها، في صورة مجموعة العشرين (G20) التي اعتبرت الشمول المالي في عز الأزمة على أنه أحد المحاور الأساسية ضمن أجندة التنمية الاقتصادية والمالية، ونفس الأمر بالنسبة للبنك العالمي الذي صنفه على أنه أداة بإمكانها القضاء على الفقر وتحقيق الرفاهية الاجتماعية، وتتجلى ملامح هذه الأهمية الكبيرة من خلال قدرة هذا المفهوم على تسهيل عملية وصول كافة الخدمات المالية لجميع شرائح المجتمع من أفراد ومؤسسات في الوقت المناسب وبجودة عالية وبأقل تكلفة ممكنة، إضافة إلى قدرته على استقطاب المدخرات الضائعة إلى مظلة النظام المالي الرسمي، وتوسيع نطاق أنشطة النظام المصرفي من خلال تمكين البنوك والمؤسسات المالية من تقديم باقة متنوعة من الخدمات والمنتجات المالية والمصرفية بشكل عال من الكفاءة، فاعتماد التكنولوجيا والابتكار في الخدمات والمنتجات المالية والمصرفية اليوم عبر الهواتف الذكية والانترنت وغيرها، سيوفر للبنوك فرصة تسويق منتجاتها بطريقة ميسورة تسمح بتخفيض تكلفة رأس المال وتعظيم أرباحها.

وفي هذا السياق تبحث هذه الدراسة في قياس وتحليل علاقة الارتباط بين الشمول المالي والكفاءة المصرفية في الجزائر، خصوصا في ظل تبني البنك المركزي الجزائري في الآونة الأخيرة توسيع نطاق عمليات الشمول المالي بالشكل الذي يسمح بعصرنة وتفعيل المنظومة المصرفية والرفع من كفاءتها.

بناء على ما سبق يمكننا طرح التساؤل الرئيسي الآتي: "هل توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين الشمول المالي والكفاءة المصرفية في الجزائر؟"
ولمعالجة هذه الإشكالية يمكن طرح الأسئلة الفرعية التالية:

- هل توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين مؤشرات الشمول المالي ومؤشر كفاية رأس المال في الجزائر؟
- هل توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين مؤشرات الشمول المالي ومؤشر نسبة القروض غير منتظمة إلى إجمالي القروض في الجزائر؟
- هل توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين مؤشرات الشمول المالي ومؤشر نسبة مخصصات إلى إجمالي القروض غير منتظمة في الجزائر؟

- هل توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين مؤشرات الشمول المالي ومؤشر صافي أرباح المصارف في الجزائر؟
- هل توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين مؤشرات الشمول المالي ومؤشر معدل العائد على الأصول في الجزائر؟
- هل توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين مؤشرات الشمول المالي ومؤشر معدل العائد على حقوق المساهمين في الجزائر؟

فرضيات الدراسة:

- من أجل تحقيق أهداف الدراسة والإجابة على الإشكالية المطروحة ومختلف الأسئلة الفرعية المذكورة أعلاه يمكننا صياغة الفرضيات الرئيسية التالية:
- لا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين مؤشرات الشمول المالي ومؤشر كفاية رأس المال في الجزائر؛
 - لا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين مؤشرات الشمول المالي ومؤشر نسبة القروض غير منتظمة إلى إجمالي القروض في الجزائر؛
 - لا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين مؤشرات الشمول المالي ومؤشر نسبة تخصيصات إلى إجمالي القروض غير منتظمة في الجزائر؛
 - لا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين مؤشرات الشمول المالي ومؤشر صافي أرباح المصارف في الجزائر؛
 - لا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين مؤشرات الشمول المالي ومؤشر معدل العائد على الأصول في الجزائر.
 - لا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين مؤشرات الشمول المالي ومؤشر معدل العائد على حقوق المساهمين في الجزائر.

أهمية وأهداف الدراسة:

- تتجسد أهمية الدراسة في أهمية الموضوع في حد ذاته، فالمواضيع العملية التي خاضت في هذا الحقل والتي قامت بدراسة علاقة الشمول المالي بالكفاءة المصرفية قليلة جدا خاصة إذا ما نظرنا في حالة الجزائر، كما تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق هدفين رئيسيين هما:
- الهدف الأول، يتجسد في تسليط الضوء على كل من مفهوم الشمول المالي والكفاءة المصرفية؛

- الهدف الثاني، يمثل في اختبار علاقة الارتباط بين مؤشرات الشمول المالي والكفاءة المصرفية في الجزائر خلال الفترة (2013-2019).

منهج الدراسة:

عمدت الدراسة إلى استخدام المنهج الوصفي والمنهج التحليلي، والذي يجمع بين الجانب النظري والجانب التطبيقي، فالمنهج الوصفي تم استخدامه من أجل الوصف الدقيق لمفهوم الشمول المالي والكفاءة المصرفية، كما تم استخدام أسلوب دراسات الحالات لتجسيد الموضوع على أرض الواقع، أما المنهج التحليلي فقد تم الاعتماد عليه من أجل قياس علاقة الارتباط بين الشمول المالي والكفاءة المصرفية في الجزائر، ولتحقيق هذا الهدف تمت الاستعانة بمعامل الارتباط بيرسون وكذا البرنامج الإحصائي Spss 23.

الدراسات السابقة:

دراسة فؤاد محمد الخزرجي، أحمد محمد خلف، دور الشمول المالي في تحويل القطاع المصرفي إلى نظام الإدارة الإلكترونية، مجلة اقتصاديات الأعمال، جامعة الفلوجة، العراق، المجلد 03، العدد 04، أكتوبر 2022.

بحثت دراستهما في الدور الذي يتبناه الشمول المالي في تحويل القطاع المصرفي العراقي إلى نظام الإدارة الإلكترونية، وتم الاعتماد على قائمة استبيان تم تحليلها بواسطة البرنامج الإحصائي (SPSS)، وتوصلا إلى أنّ الشمول المالي والتحول الرقمي وسرعة بناء الشبكة المالية يسهم بدرجة كبيرة في تطوير المنظومات الالكترونية للجهات المصرفية والإدارية العراقية، حيث تعتمد بدورها على توافر البنية التحتية عالية الجودة وشبكة الكترونية مؤمنة طبقاً للمعايير المحلية والدولية بما ينعكس بصورة إيجابية على النظام المصرفي من خلال أدائه لأنشطته المالية بكفاءة عالية.

دراسة محمد علي دحمان، نسرین بطيوي، دور الشمول المالي في تعزيز أداء القطاع المصرفي الجزائري دراسة قياسية باستخدام نموذج Panel خلال الفترة 2004-2017، مجلة المالية والأسواق، جامعة مستغانم، الجزائر، المجلد 09، العدد 02، سبتمبر 2022.

حاول الباحثان من خلال دراستهما هذه إبراز دور الشمول المالي في تعزيز أداء القطاع المصرفي الجزائري خلال الفترة 2004-2017، وبالاكتفاء على أسلوب بيانات السلاسل الزمنية المقطعية (Panel) توصل الباحثان إلى أنّ ارتفاع مستوى الشمول المالي في البلد يسهم في ارتفاع ربحية وأداء البنوك التجارية، وفسّر الباحثان النتائج المتوصل إليها على أنها دليل على زيادة الوعي المصرفي بين الافراد وزيادة مساهمتهم في النظام المصرفي الجزائري، حيث هذا الامر جعل البنوك تمنح المزيد من القروض والودائع والتمويل للاستثمارات وهو ما يؤدي حتما بزيادة ربحية أدائها، كما توصلنا الى وجود علاقة عكسية بين كل من: معدل كفاية رأس المال، جودة الإدارة، النمو الاقتصادي ومؤشرات أداء القطاع المصرفي المستخدمة في الدراسة.

Qian Wang et al, The impact of digital finance on financial efficiency, Managerial and decision economics, Vol 41, No 07, October 2020.

تستهدف هذه الدراسة تحليل تأثير التمويل الرقمي على كفاءة القطاع المالي ضمن عينة مكونة من 30 مقاطعة إدارية في الصين خلال الفترة 2011-2017، حيث تمّ استخدام عدد المؤسسات المالية والعاملين الماليين كمدخلات للنموذج ، إضافة الى أرصدة القروض، ودخل الأقساط، حجم تداول الأوراق المالية، في حين تم اعتماد مؤشر الشمول المالي الرقمي والأصول المالية كمخرجات لنموذج الدراسة، وبالاكتفاء على أسلوب بيانات السلاسل الزمنية المقطعية (Panel) أظهرت نتائج الدراسة أنّ استخدام الخدمات المصرفية الرقمية أدى إلى تحسين طفيف في كفاءة القطاع المالي، كما أنّ هذا التأثير يتباين في المقاطعات محل الدراسة، حيث أنّ التأثير المتزايد للخدمات المصرفية الرقمية على كفاءة القطاع المالي أكبر في شرق المنطقة.

على الرغم من أنّ دراستنا تتشابه مع الدراسات السابقة من حيث الهدف المرجو والمتمثل في اختبار التغييرات الحاصلة في أداء وكفاءة النظام المصرفي بفعل الشمول المالي سواء في الجزائر، العراق والصين، إلا أنّ الطريقة والأدوات التي استخدمناها للوصول إلى هذا الهدف تختلف عن الدراسات السابقة، حيث اعتمدنا على معامل الارتباط بيرسون لقياس درجة وقوة الارتباط بين الشمول المالي والكفاءة المصرفية، كما تمّ استخدام مؤشرات عدة معبرة بدرجة كبيرة عن الشمول المالي والكفاءة المصرفية مغايرة عن تلك المستخدمة في الدراسات السابقة.

2. عموميات حول الشمول المالي والكفاءة المصرفية.

1.2. مفهوم الشمول المالي

وردت تعريف عدّة للشمول المالي، فحسب منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD) والشبكة الدولية للتثقيف المالي (INFE) فإنّه عبارة عن: "العملية التي يتم من خلالها تعزيز الوصول إلى مجموعة واسعة من الخدمات والمنتجات المالية، والخاضعة للرقابة في الوقت وبالسعر المناسبين، وبالشكل الكافي، وتوسيع نطاق استخدام هذه الخدمات والمنتجات، من قبل شرائح المجتمع المختلفة، من خلال تطبيق مناهج مصممة ومبتكرة، تشمل النوعية والتثقيف المالي، وذلك بهدف تعزيز الرفاه المالي والاندماج الاجتماعي والاقتصادي." (Adele & Flore-Anne, 2013, p. 11)

في حين تعرفه المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء (CGAP) بأنه: "وصول الأسر والشركات إلى الخدمات المالية المناسبة، واستخدامها، بشكل فعال، ووجوب تقديم تلك الخدمات بمسؤولية، وبشكل مستدام في بيئة منظمة تنظيما جيدا." (الحنفي، 2023، صفحة 115) وتضيف مجموعة العشرين (G20) ومؤسسة التحالف العالمي للشمول المالي (AFI) بأنّ مفهوم الشمول المالي عبارة عن: "الإجراءات التي تتخذها الهيئات الرقابية لتعزيز وصول واستخدام كافة فئات المجتمع وبما يشمل الفئات المهمشة والميسورة للخدمات والمنتجات المالية التي تتناسب مع احتياجاتهم، وأن تقدم لهم بشكل عادل وشفاف وبتكاليف معقولة." (ميرود، 2022، صفحة 85)

من التعاريف أعلاه يمكن القول أنّ الشمول المالي هو عبارة عن: الآلية التي تتيح لكافية أطياف المجتمع من مؤسسات وأفراد وبالأخص المهمشين منهم إمكانية الوصول لجميع المنتجات والخدمات التي توفرها المؤسسات المالية والمصرفية، كالحسابات المصرفية، الادخار، الاقتراض، التأمين، خدمات الدفع الإلكتروني، التحويلات المالية المحلية والدولية، وغيرها من الخدمات الأخرى، بطريقة تلي احتياجاتهم وتراعي جوانب عدة كال جودة، السعر والوقت، وتتسم بالمسؤولية والعدل.

2.2. خصائص الشمول المالي

على ضوء التعاريف السابقة الذكر يمكننا تحديد أهم الخصائص المميزة لمفهوم الشمول المالي في النقاط الآتية (البكل و فاروق الحداد، 2022، الصفحات 160-161):

- التنوع في طبيعة الخدمات المالية المقدمة والتي تشمل: المدفوعات، حسابات التوفير، الحسابات الجارية، التحويلات، المدخرات، الائتمان، الاقتراض، التمويل، التأمين، المعاشات... إلخ؛
- مواصفات الخدمات المعروضة: حيث تسودها العدالة والشفافية، فضلاً عن تقديمها في الوقت المناسب وبتكاليف منخفضة، إضافة إلى تميزها بالجودة وعدم نفاذها في حالة استخدامها بكثرة؛
- الاستهداف الكامل لشرائح المجتمع: من خلال الوصول إلى كافة الأفراد سواء الميسورين أو المهمشين، إضافة إلى المؤسسات والشركات كبيرة الحجم منها أو المتوسطة أو الصغيرة مع استقطاب وجذب المستعدين إلى النظام المالي؛
- وسائل الدفع الإلكتروني: من خلال استخدام بطاقات الحسابات الجارية أو البنكية، أو البطاقات الائتمانية والخصم، أو عن طريق الانترنت (أونلاين)؛
- التنفيذ والرقابة: حيث يتم تقديم المنتجات والخدمات المالية، من قبل القنوات الرسمية للنظام المالي الرسمي على أن تخضع للرقابة والمتابعة من طرف الهيئات الرقابية المكلفة بذلك.

3.3. مفهوم الكفاءة المصرفية

تعد الكفاءة المصرفية مفهومًا واسعًا له معان عدة، لا يمكن حصره ضمن حيز ضيق، حيث تعددت التعاريف التي ناقشهم مفهوم الكفاءة المصرفية، وهذا بالاعتماد على وجهات نظر وآراء العديد من الباحثين، وفي هذا الإطار تشير الكفاءة المصرفية إلى: "ما إذا كان البنك يستخدم الحد الأدنى من حجم المدخلات لإنتاج كمية معينة من المخرجات أو تعظيم كمية المخرجات في ظل بقاء حجم المدخلات ثابت." (الراعي، تايه، و الحرازين، 2020، صفحة 1168)

ومن التعاريف الأخرى الملمة بالكفاءة المصرفية تعني: "أن تكون المؤسسة البنكية ذات كفاءة إذا استطاعت توجيه الموارد الاقتصادية المتاحة لها نحو تحقيق أكبر قدر ممكن من العوائد بأقل قدر ممكن من الهدر، أي التحكم الناجح في طاقتها المادية والبشرية هذا من جهة، وتحقيقها للحجة الأمثل وعرضها لتشكيلة واسعة من المنتجات المالية من جهة أخرى." (قايدي، 2011، صفحة 27)

بمجملاً يمكن القول أنّ الكفاءة المصرفية هي عبارة عن: استخدام البنوك لمزيج أمثل محدد من عناصر الإنتاج، بغرض الحصول على أقصى قدر من المخرجات، أو هي استغلال المصارف لمواردها المتاحة بشكل جيد وبتكلفة أقل من أجل الوصول إلى كمية المخرجات المستهدفة.

4.3. أهمية الكفاءة المصرفية

يمكن حصرها في النقاط الآتية (جعدي، 2014، الصفحات 27-28):

- الالتزام بمعدل مناسب لتجنب المخاطر المتعلقة باستثمار الأموال المتاحة للبنك، وضمان توفر رأس المال بمعدل مناسب، مما يقلل من المخاطر المرتبطة بالاستثمارات العائدة بأرباح أعلى؛
- الامتثال لمعايير الإقراض التي وضعتها السلطات النقدية يساهم في التخلص من القروض المتعثرة، مما يؤثر إيجاباً على جودة الأصول وبالتالي على الربحية؛
- زيادة معدلات الكفاءة تعزز وجود إدارة فعالة، حيث يعمل هذا النوع من الإدارة على تقليل تكاليف التشغيل، مما يزيد من صافي الدخل للبنك؛
- جمع العناصر السابقة في نظام مصرفي واحد ينتج عنه الكفاءة الأساسية، والتي تتمثل في تحقيق عوائد عالية بشكل أساسي. هذا يعتمد على توجيه الموارد المالية نحو استخداماتها الأمثل، مما يزيد من الربحية ويحافظ على مستوى كافٍ من السيولة. هذا الأمر يجعل البنك أكثر كفاءة؛
- البحث عن فرص استثمارية جديدة للاستفادة من الأموال المتاحة لدى البنك يمكن أن يؤدي إلى تحقيق أرباح أكبر بتكلفة أقل. يتم ذلك من خلال تنفيذ استراتيجية تنويع الاستثمار لتقليل مخاطر الاستثمار وتقليل تأثيرها على البنك؛
- السعي نحو تقليل تكلفة الخدمات المقدمة مع الحفاظ على جودة عالية يمكن أن يساهم في تحقيق معدلات نمو في حجم الودائع. هذا، بدوره، يوفر مصادر جديدة للأموال تساهم في تمويل استثمارات إضافية تولد أرباحاً إضافية وتعزز الموقف المالي للبنك؛

3. الإطار العام للدراسة

خصص هذا المحور من الورقة البحثية لتقديم الأداة والبرنامج المستخدمين في الدراسة بالإضافة إلى المؤشرات المعبرة عن المتغيرين المستقل والتابع ومصادر جمع البيانات.

1.3. أداة وبرنامج الدراسة

بهدف اختبار وقياس علاقة الارتباط بين مؤشرات الشمول المالي ومؤشرات الكفاءة المصرفية في الجزائر عمدت الدراسة إلى استخدام معامل الارتباط بيرسون (Person

(Correlation Coefficient)، وهو من أشهر معاملات الارتباط المعترف بها في مجال العلوم الإنسانية وقد صممه الإحصائي البريطاني كارل بيرسون (Karl Pearson)، حيث يعتبر أحد المؤشرات الإحصائية البارامترية، أي اختبار يتبع مجموعة من الشروط الأساسية عند تطبيقه، ويتم استخدامه لقياس قوة واتجاه العلاقة الخطية بين متغيرين، المتغير المستقل (X)، والثاني هو المتغير (Y) (جموي، 2023، صفحة 268).

ولمعالجة بيانات الدراسة تم الاستعانة بالبرنامج الإحصائي Spss 2023.

1.3. متغيرات الدراسة ومصادر جمع البيانات

بغرض الوصول إلى هدف الدراسة والمتمثل في اختبار وقياس علاقة الارتباط بين الشمول المالي والكفاءة المصرفية في الجزائر، تم التعبير عن الشمول المالي باعتباره متغيراً مستقلاً بأربع (04) مؤشرات في حين تم التعبير عن المتغير التابع المتمثل في الكفاءة المصرفية بست (06) مؤشرات باستخدام قاعدتين للبيانات، كما حصلت البيانات خلال الفترة الممتدة من عام 2013 على غاية عام 2019، والجدول الموالي يوضح ذلك:

الجدول 1: متغيرات الدراسة ومصادر جمع البيانات

مؤشرات المتغير المستقل (الشمول المالي)	مصدر البيانات	مؤشرات المتغير التابع (الكفاءة المصرفية)	مصدر البيانات
عدد المودعين في البنوك حسب الفئات	بنك الجزائر (bank of algeria)	كفاية راس المال	صندوق النقد العربي Arab Monetary) (Fund
عدد المقترضين في البنوك حسب الفئات		نسبة القروض غير منتظمة الى اجمالي القروض	
عدد الوكالات الفرعية للبنوك حسب المنطقة الجغرافية		نسبة مخصصات القروض الى اجمالي القروض غير منتظمة	
عدد أجهزة الصراف الآلي على مستوى الوكالات الفرعية		صافي أرباح المصارف	
		معدل الفائدة على الأصول	
		معدل العائد على حقوق المساهمين	

المصدر: من إعداد الباحثين، بالاعتماد على: (صندوق النقد العربي، 2013-2019) (بنك

الجزائر، 2013-2019)

4. قياس علاقة الارتباط بين مؤشرات الشمول المالي ومؤشرات الكفاءة المصرفية في الجزائر

(2013-2019)

تم اختبار علاقة كل من مؤشرات الشمول المالي مع مؤشرات الكفاءة المصرفية في الجزائر خلال الفترة (2013-2019)، والجدول الآتي يوضح ذلك:

الجدول 1: نتائج العلاقة الارتباطية بين الشمول المالي وكفاءة المنظومة المصرفية في الجزائر خلال الفترة (2013-2019)

عدد أجهزة الصراف الآلي على مستوى الوكالات الفرعية للبنوك	عدد الوكالات الفرعية للبنوك حسب المنطقة الجغرافية	عدد المقترضين في البنوك حسب الفئات	عدد المودعين في البنوك حسب الفئات		
,151	,187	-,075	,329	Pearson Correlation	كفاية راس المال
				Sig. (2-tailed)	
				N	
,953**	,931**	,938**	-,064	Pearson Correlation	نسبة القروض غير منتظمة الى اجمالي القروض
				Sig. (2-tailed)	
				N	
-,993**	-,985**	-,951**	,028	Pearson Correlation	نسبة مخصصات القروض الى اجمالي القروض غير منتظمة
				Sig. (2-tailed)	
				N	
,944**	,954**	,963**	,293	Pearson Correlation	صافي أرباح المصارف
				Sig. (2-tailed)	
				N	
-,182	-,164	-,347	-,618	Pearson Correlation	معدل الفائدة على الأصول
				Sig. (2-tailed)	
				N	
,084	,038	,069	-,745	Pearson Correlation	معدل العائد على حقوق المستهلكين
				Sig. (2-tailed)	
				N	

المراجع: من إعداد الباحثين، بالاعتماد على مخرجات برنامج Spss23، أنظر الملحق

من خلال الجدول أعلاه يتبين ما يلي:

- مؤشر كفاءة المنظومة المصرفية (كفاية راس المال) لا يرتبط بمؤشرات الشمول المالي ودلالة على ذلك مستوى المعنوية لاختبار الارتباط الي كان أكبر من 5%؛
- ان مؤشر كفاءة المنظومة المصرفية (نسبة القروض غير منتظمة الى اجمالي القروض) يرتبط بعلاقة طردية قوية مع كل من مؤشرات الشمول المالي (عدد المقترضين في البنوك حسب الفئات، وعدد الوكالات الفرعية للبنوك حسب المنطقة الجغرافية، وعدد أجهزة الصراف الآلي على مستوى الوكالات الفرعية للبنوك) بمعاملات ارتباط قدرت بـ (0,938) و (0,931) و (0,953) على التوالي، وهذا يدل على أنه كلما زاد عدد المقترضين في البنوك حسب الفئات وعدد الوكالات الفرعية للبنوك حسب المنطقة الجغرافية وعدد أجهزة الصراف الآلي على مستوى الوكالات الفرعية للبنوك أدى ذلك الى زيادة نسبة القروض غير منتظمة الى اجمالي القروض؛
- أن مؤشر كفاءة المنظومة المصرفية (نسبة مخصصات القروض الى اجمالي القروض غير منتظمة) يرتبط بعلاقة عكسية قوية مع كل من مؤشرات الشمول المالي (عدد المقترضين في البنوك حسب الفئات، وعدد الوكالات الفرعية للبنوك حسب المنطقة الجغرافية، و عدد أجهزة الصراف الآلي على مستوى الوكالات الفرعية للبنوك) بمعاملات ارتباط قدرت بـ (-0,951) و (-0,985) و (-0,993) على التوالي، وهذا يدل على أنه كلما زاد عدد المقترضين في البنوك حسب الفئات وعدد الوكالات الفرعية للبنوك حسب المنطقة الجغرافية وعدد أجهزة الصراف الآلي على مستوى الوكالات الفرعية للبنوك أدى ذلك الى انخفاض نسبة مخصصات القروض الى اجمالي القروض غير منتظمة؛
- أن مؤشر كفاءة المنظومة المصرفية (صافي أرباح المصارف) يرتبط بعلاقة طردية قوية مع كل من مؤشرات الشمول المالي (عدد المقترضين في البنوك حسب الفئات، وعدد الوكالات الفرعية للبنوك حسب المنطقة الجغرافية، وعدد أجهزة الصراف الآلي على مستوى الوكالات الفرعية للبنوك) بمعاملات ارتباط قدرت بـ (0,963) و (0,954) و (0,944) على التوالي، وهذا يدل على أنه كلما زاد عدد المقترضين في البنوك حسب الفئات وعدد الوكالات الفرعية للبنوك حسب المنطقة الجغرافية وعدد أجهزة الصراف الآلي على مستوى الوكالات الفرعية للبنوك أدى ذلك الى زيادة صافي أرباح المصارف؛

- مؤشر كفاءة المنظومة المصرفية (معدل الفائدة على الأصول) لا يرتبط بمؤشرات الشمول المالي ودلالة على ذلك مستوى المعنوية لاختبار الارتباط الي كان أكبر من 5%؛
 - مؤشر كفاءة المنظومة المصرفية (معدل العائد على حقوق المساهمين) لا يرتبط بمؤشرات الشمول المالي ودلالة على ذلك مستوى المعنوية لاختبار الارتباط الي كان أكبر من 5%.
- من خلال نتائج الجدول أعلاه الخاصة باختبار علاقة الارتباط بيرسون بين مؤشرات المتغير المستقل الشمول المالي ومؤشرات المتغير التابع كفاءة المنظومة المصرفية يمكن القول أنه توجد علاقة بين الشمول المالي وكفاءة المنظومة المصرفية بالجزائر أي أن تفعيل الشمول المالي بالجزائر أدى الى تحقيق كفاءة المنظومة المصرفية.

3. تحليل ومناقشة نتائج علاقة الارتباط بين مؤشرات الشمول المالي والكفاءة المصرفية في الجزائر

عند التفصيل في النتائج المتوصل إليها بعد دراسة العلاقة بين الشمول المالي والكفاءة المصرفية في الجزائر، نجد أنّ الدراسة توصلت إلى وجود علاقة طردية قوية بين مؤشرات الشمول المالي وبين مؤشر نسبة القروض غير منتظمة الى اجمالي القروض ومؤشر صافي أرباح المصارف، وعلاقة عكسية قوية بين الشمول المالي وبين نسبة مخصصات القروض الى اجمالي القروض غير منتظمة، في حين لا توجد علاقة بين الشمول المالي وبين كل من مؤشر كفاية رأس المال، معدل الفائدة على الأصول ومعدل العائد على حقوق المساهمين.

من الناحية الاقتصادية، يمكن القول أنّ الزيادة المستمرة في كل من عدد المقترضين، عدد الوكالات الفرعية للبنوك وعدد أجهزة الصراف الآلي في الجزائر ستعمل بطبيعة الحال على تعزيز مستويات الشمول المالي داخل الجزائر من خلال تحسين إمكانية الوصول إلى الخدمات المصرفية، وتسهيل عمليات السحب والإيداع، مما يرفع من فرص الحصول على الائتمان، وبالتالي زيادة الطلب على الائتمان في هذه الحالة، وفي ظل هذه الزيادة نتيجة للشمول المالي، توسعت المصارف الجزائرية في منحها للائتمان بطريقة لا توازن بين الزيادة في الائتمان وضمان الجودة والسلامة المالية لها، فزيادة الطلب على الائتمان وحصول مختلف الفئات والأفراد عليه، يمكن أن يقابله تغيرات عدة تؤثر على مستويات الإقراض والسداد، كالتغيرات في أسعار الفائدة (ارتفاعها مثلاً)، أو تغيرات في الأوضاع الاقتصادية العامة والتي من شأنها أن تمنع المقترضين من الوفاء بالتزاماتهم في آجالها المستحقة، مما ينعجم عنه ارتفاع في نسبة القروض غير منتظمة إلى إجمالي القروض.

وبمأن الزيادة في مستويات الشمول المالي من خلال المؤشرات المذكورة سلفاً ساهمت في ارتفاع نسبة القروض غير منتظمة إلى إجمالي القروض، فمن الطبيعي أنّ البنوك في هذه الحالة ستخصص مبالغ تمكنها من تغطية جزء معين من القروض غير قابلة للسداد، وعند العودة إلى نتائج الدراسة نلاحظ أنّ هذا الأمر لم يتحقق حيث أن الزيادة في مستويات الشمول المالي من خلال زيادة كل من عدد المقترضين، عدد الوكالات الفرعية للبنوك وعدد أجهزة الصراف الآلي، أدت إلى انخفاض نسبة مخصصات القروض إلى إجمالي القروض غير منتظمة، ويمكن تفسير هذه النتيجة من منطلق، أنه وبالرغم من الزيادة في عدد المقترضين وعدد الفروع البنكية، إلا أنّ عملية فحص وتقييم المخاطر المرتبطة بالقروض الممنوحة داخل البنوك التجارية لم تكن في المستوى المطلوب مما أدى إلى انخفاض في نسبة المخصصات الموجهة لتغطية حالات عدم الوفاء التي تواجهها البنوك الجزائرية.

وبخصوص العلاقة بين مؤشرات الشمول المالي ومؤشر الكفاءة المصرفية، المتمثل هذه المرة في صافي أرباح المصارف التجارية، أظهرت الدراسة وجود علاقة طردية قوية بين كل من عدد المقترضين، عدد الوكالات الفرعية للبنوك وعدد أجهزة الصراف الآلي ومؤشر صافي أرباح المصارف التجارية في الجزائر، حيث أنّ الزيادة في مستويات مؤشرات الشمول المالي نجم عنها زيادة في أرباح المصارف التجارية، ويمكن تفسير هذه النتيجة اقتصادياً على النحو الآتي: ساهمت مؤشرات الشمول المالي في الجزائر في رفع مستوى النشاط المصرفي وتوسيع نطاق الخدمات المصرفية مما انعكس إيجاباً على صافي أرباح المصارف التجارية الجزائرية، فزيادة الوصول إلى الخدمات المصرفية عملت على تعزيز الفرص التجارية والعمليات المالية للبنوك التجارية الجزائرية، وبالتالي سمح لها من تحسين أدائها المالي وجعلها أكثر كفاءة في تحقيق الأرباح.

أما بخصوص العلاقة بين مؤشرات الشمول المالي وبين مؤشرات الكفاءة المصرفية المتمثلة في مؤشر كفاية رأس المال، مؤشر معدل الفائدة على الأصول، مؤشر معدل العائد على حقوق المستهلكين، فقد أثبتت الدراسة عدم وجود علاقة ارتباط بين مؤشرات الشمول المالي وبين مؤشرات الكفاءة المصرفية، حيث تتأثر هذه الأخيرة بعوامل ومحددات بعيدة عن التغيرات الحاصلة في الشمول المالي.

من خلال النتائج المتوصل إليها يمكننا اختبار الفرضيات الخاصة بعلاقة الارتباط بين الشمول المالي والكفاءة المصرفية في الجزائر، والجدول الموالي يوضح ذلك:

الجدول 3: اختبار فرضيات الدراسة

المتغير المستقل (مؤشرات الشمول المالي)	المتغير التابع (الكفاءة المصرفية)	النتيجة المتوصل إليها	اختبار الفرضيات
- عدد المودعين في البنوك حسب الفئات؛ - عدد المقترضين في البنوك حسب الفئات؛ - عدد الوكالات الفرعية للبنوك حسب المنطقة الجغرافية؛ - عدد أجهزة الصراف الآلي على مستوى الوكالات الفرعية للبنوك.	مؤشر كفاية رأس المال	لا يرتبط الشمول المالي بكفاية رأس المال.	نرفض الفرضية H_1 ونقبل الفرضية H_0 وبالتالي لا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين مؤشرات الشمول المالي وكفاية رأس المال كمؤشر للكفاءة المصرفية في الجزائر.
	نسبة القروض غير منتظمة إلى إجمالي القروض	لا يرتبط الشمول المالي بنسبة القروض غير منتظمة إلى إجمالي القروض.	نرفض الفرضية H_1 ونقبل الفرضية H_0 وبالتالي لا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين مؤشرات الشمول المالي ونسبة القروض غير منتظمة إلى إجمالي القروض كمؤشر للكفاءة المصرفية في الجزائر.
	نسبة مخصصات القروض إلى إجمالي القروض غير منتظمة	تؤدي الزيادة في الشمول المالي إلى نسبة مخصصات القروض إلى إجمالي القروض غير منتظمة.	نرفض الفرضية H_0 ونقبل الفرضية H_1 وبالتالي توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين مؤشرات الشمول المالي ونسبة مخصصات القروض غير منتظمة إلى إجمالي القروض كمؤشر للكفاءة المصرفية في الجزائر.
	صافي أرباح المصارف	لا يرتبط الشمول المالي بصافي أرباح المصارف.	نرفض الفرضية H_1 ونقبل الفرضية H_0 وبالتالي لا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين مؤشرات الشمول المالي وصافي أرباح المصارف كمؤشر للكفاءة المصرفية في الجزائر.
	معدل العائد على الأصول	تؤدي الزيادة في الشمول المالي إلى انخفاض معدل العائد على الأصول.	نرفض الفرضية H_0 ونقبل الفرضية H_1 وبالتالي توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين مؤشرات الشمول المالي ومعدل العائد على الأصول كمؤشر للكفاءة المصرفية في الجزائر.
	مؤشر معدل العائد على حقوق المساهمين	لا يرتبط الشمول المالي بمعدل العائد على حقوق المساهمين.	نرفض الفرضية H_1 ونقبل الفرضية H_0 وبالتالي لا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين مؤشرات الشمول المالي ومعدل العائد على حقوق المساهمين كمؤشر للكفاءة المصرفية في الجزائر.

المراجع: من إعداد الباحثين.

4. خاتمة

اهتمت هذه الرقة البحثية باختبار وتحليل علاقة الارتباط بين الشمول المالي والكفاءة المصرفية في الجزائر خلال الفترة الممتدة من عام 2013 إلى غاية عام 2019 باستخدام معامل الارتباط بيرسون وكذا البرنامج الإحصائي Spss 23 وقد خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها:

- ترتبط نسبة القروض غير منتظمة الى إجمالي القروض كمؤشر للكفاءة المصرفية في الجزائر بعلاقة طردية قوية مع مؤشرات الشمول المالي التالية: عدد المقترضين من البنوك، عدد الوكالات الفرعية للبنوك حسب المنطقة الجغرافية وعدد أجهزة الصراف الآلي، حيث أن الزيادة في مؤشرات الشمول المالي تساهم في رفع نسبة القروض غير المنتظمة، وقد فسرت هذه العلاقة على أنّ تعزيز مستويات الشمول المالي داخل الجزائر من خلال تسهيل الوصول إلى الخدمات المصرفية، وتسهيل عمليات السحب والإيداع، رفع من فرص الحصول على الائتمان وبالتالي زيادة الطلب على الائتمان مما أدى في نهاية المطاف إلى ارتفاع نسبة القروض غير منتظمة؛
- وجود علاقة عكسية قوية بين كل من عدد المقترضين، عدد الوكالات الفرعية للبنوك وعدد أجهزة الصراف الآلي ومؤشر نسبة مخصصات القروض إلى إجمالي القروض غير منتظمة، ويرجع السبب في ذلك إلى أنّ عملية فحص وتقييم المخاطر المرتبطة بالقروض الممنوحة داخل البنوك التجارية لم تكن في المستوى المطلوب مما نجم عنه انخفاض في نسبة المخصصات؛
- وجود علاقة طردية قوية بين كل من عدد المقترضين، عدد الوكالات الفرعية للبنوك وعدد أجهزة الصراف الآلي ومؤشر صافي أرباح المصارف التجارية في الجزائر، حيث أنّ زيادة الوصول إلى الخدمات المصرفية عملت على تعزيز الفرص التجارية والعمليات المالية للبنوك التجارية الجزائرية، وبالتالي سمح لها من تحسين أداءها المالي وجعلها أكثر كفاءة في تحقيق الأرباح؛
- عدم وجود علاقة ارتباط بين الشمول المالي ومعدل كفاية رأس المال، معدل العائد على الأصول ومعدل العائد على حقوق المساهمين كمؤشرات للكفاءة المصرفية في الجزائر، حيث أنّ التغيرات الحاصلة في هذه المؤشرات تعود لعوامل أخرى غير مذكورة في الدراسة.

بناء على النتائج أعلاه توصي الدراسة بما يلي:

- على البنوك الجزائرية تحسين عمليات تقييم المخاطر وفحص طلبات القروض لتقليل من نسبة القروض غير المنتظمة. يمكن تحقيق ذلك من خلال تبني أنظمة تحليل البيانات المالية والتصنيف الائتماني المتقدم لضمان تقديم القروض للعملاء ذوي القدرة على السداد؛
- ينبغي على البنوك بالتعاون مع الجهات الحكومية إطلاق برامج توعية لزيادة المعرفة المالية لدى المواطنين، مما يساعد في اتخاذ قرارات مالية مدروسة ويقلل من مخاطر التعثر في سداد القروض.
- على البنوك الجزائرية مواصلة توسيع البنية التحتية للخدمات المصرفية الرقمية لتسهيل الوصول إلى الخدمات، مثل القروض الإلكترونية والإيداعات والسحوبات عن بُعد، مما قد يساهم في زيادة الشمول المالي مع تخفيض التكاليف التشغيلية وزيادة الكفاءة المصرفية؛
- يجب على البنوك الجزائرية تطوير سياسات أكثر صرامة لإدارة مخصصات القروض غير المنتظمة، بحيث تكون نسبة المخصصات متناسبة مع حجم المخاطر التي تواجهها البنوك. قد يتطلب ذلك تحسين معايير التقييم ومراقبة جودة القروض بشكل دوري؛
- تشجيع الابتكار المالي من خلال استخدام التكنولوجيا المالية (Fintech) لتحسين العمليات المصرفية وجعلها أكثر كفاءة، مما سيعزز من أرباح البنوك ويزيد من قدرتها على تقديم خدمات متنوعة بجودة عالية.

5. قائمة المراجع

المراجع باللغة العربية:

1. أحمد سعيد البكل، و إيمان فاروق الحداد. (2022). الشمول المالي وانعكاساته على معدل النمو الاقتصادي في مصر. مجلة كلية السياسة والاقتصاد، 15 (14)، 155-192.
2. بنك الجزائر. (2013-2019). الإحصائيات. تاريخ الاسترداد 06 13 2024، من <https://www.bank-of-algeria.dz/ar/%d8%a7%d9%84%d8%a5%d8%ad%d8%b5%d8%a7%d8%a6%d9%8a%d8%a7%d8%aa/#autresStatistiques>
3. خميسي قايدوي. (2011). قياس كفاءة البنوك التجارية في الجزائر باستخدام طريقة تحليل مغلف البيانات (dea) دراسة تحليلية لعينة من البنوك خلال الفترة (2011-2012). مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية - دراسات اقتصادية-، 25 (2).

4. شريفة جعدي. (2014). قياس الكفاءة التشغيلية في المؤسسات المصرفية - دراسة حالة عينة من البنوك العاملة في الجزائر خلال الفترة 2006-2012. أطروحة دكتوراه. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير - جامعة قاصدي مرياح، ورقلة - الجزائر.
5. صندوق النقد العربي. (2013-2019). قاعدة البيانات الاقتصادية، Consulté le 06 11, 2024, sur https://www.amf.org.ae/ar/arabic_economic_database
6. عبد الرؤوف أحمد الحنفي. (2023). الشمول المالي بين الواقع والمأمول في ضوء رؤية مصر 2030، مجلة البحوث الفقهية والقانونية، جامعة الأزهر، مصر، العدد 2023، مجلة البحوث الفقهية والقانونية، 35(42)، 107-170.
7. فاتح ميروود. (2022). تعزيز الشمول المالي الرقمي كآلية لضمان تمويل مستدام في الدول العربية في ظل جائحة كوفيد-19. مجلة التحليل والاستشراف الاقتصادي، 3(1)، 81-95.
8. محمد الراعي، شيرين تايه، و محمد الحرازين. (2020). قياس كفاءة البنوك التجارية العاملة في فلسطين باستخدام تحليل مغلف البيانات. مجلة جامعة النجاح للأبحاث بالعلوم الإنسانية، 34(7)، 1163-1196.
9. مؤمن بكوش جموي . (أوت، 2023). معامل الارتباط الخطي البسيط "بيرسون" والاختبارات البديلة. دراسات نفسية وتربوية، 16(2)، 265-277.

المراجع باللغة الأجنبية:

10. Adele , A., & Flore-Anne , M. (2013). Promoting financial inclusion through financial education: OECD/INFE evidence, Policies and practice, Insurance and private pensions. OECD. Consulté le 05 29, 2024, sur https://www.oecd-ilibrary.org/finance-and-investment/promoting-financial-inclusion-through-financial-education_5k3xz6m88smp-en

6. ملاحق:

الملحق 1: نتائج العلاقة الارتباطية بين الشمول المالي وكفاءة المنظومة المصرفية في الجزائر خلال الفترة (2013-2019)

عدد أجهزة الصراف الآلي على مستوى الوكالات الفرعية للبنوك	عدد الوكالات الفرعية للبنوك حسب المنطقة الجغرافية	عدد المقرضين في البنوك حسب الفئات	عدد المودعين من البنوك حسب الفئات	
,151	,187	-,075	,329	Pearson Correlation
,775	,722	,888	,525	Sig. (2-tailed)
6	6	6	6	N
,953**	,931**	,938**	-,064	Pearson Correlation
,003	,007	,006	,904	Sig. (2-tailed)
6	6	6	6	N
-,993**	-,985**	-,951**	,028	Pearson Correlation
,000	,000	,004	,958	Sig. (2-tailed)
6	6	6	6	N
,944**	,954**	,963**	,293	Pearson Correlation
,005	,003	,002	,572	Sig. (2-tailed)
6	6	6	6	N
-,182	-,164	-,347	-,618	Pearson Correlation
,730	,756	,501	,191	Sig. (2-tailed)
6	6	6	6	N
,084	,038	,069	-,745	Pearson Correlation
,874	,943	,897	,089	Sig. (2-tailed)
6	6	6	6	N

المراجع: مخرجات برنامج Spss23.